او عدل بفسخ في طريقه الى المردود عليه
او الحاكم او حال توكيله او عذره كمرض وغيبة
عن بلد المردود عليه وخوف من عدو وقد
عجز عن التوكيل في الثلاث وعن المضي الى المردود
عليه والرفع الى الحاكم ايضا في الغيبة احتياطا لتعذر تعوسه
ولان الترك يؤذن بالاعراض وقولي او توكيله وعليه اشهاد
او عذره من زيادتي فان عجز عن الاشهاد
بالفسخ لم يلزمه تلفظ به اي بالفسخ اذ يبعد الثلاثة منا كلهم
لزومه من غير سامع فيؤخره الى ان يأتي به
عند المردود عليه او الحاكم وعليه ترك استعمال
لا ترك ركوب ما عسر سوقه وقوده فلو
علم العيب وهو راكب فاستدامه فكابتدا
بخلاف ما لو علم عيب الثوب في الطريق ويمضي لانه
لا بسه لا يلزمه بنزعه لانه غير معهود قال
الاسنوي ويتعين تصويره في ذوي الهيئات

ومثله النزول عن الدابة اهـ فلو استخدم
رقيقا كقوله اسقني او ناولني الثوب
او أغلق الباب او ترك على دابة سرجا
او اكافا بكسر الهمزة الله اعلم من ضمها ويوما
تحت البرذعة وقيل نفسها وقيل ما فوقها
فلا رد ولا ارش لاشعار ذلك بالرضى
بالعيب بخلاف ترك نحو لجام ولو حدث
عنده عيب واطلع على عيب قديم سقط
الرد القهري لاضراره بالبائع ثم ان رضي
به اي بالعيب البائع رده عليه المشتري
بلا ارش للحادث او فنع به بلا ارش للقديم
والا بان طلب احدهما الفسخ مع ارش
الحادث والاخر الاجازة مع ارش القديم
اجيب طالبها سواء كان الطالب المشتري
ام البائع لما فيه من تقرير العقد اما الربوي